اقسام الأخبار

لأبي علي الفارسي

(٢٨٨ هـ ـ ٣٧٧ هـ)

تحقيق الدكتور

علي جابر المنصوري

بغداد ـ كلية الامام الأعظم

مقدمة

هذا كتاب « اقسام الأخبار ومسائل اخرى » للعالم اللغوي المشهور (الحسن بن أحمد بن عبدالغفار .....) ابي علي النحوي الفارسي(١) الذي عاش بين (٢٨٨هـ و ٣٧٧هـ) .

وقد حقق على نسخة فريدة ـ لم يصل الى علمي غيرها خلال رحلتي الطويلة مع مؤلفاته ، والتي تمتد سبع سنوات من البحث والتنقيب ـ كان تاريخ نسخها « في العاشر من شهر شوال ... سنة احدى وثمانين وثمانمائة للهجرة .. »(٢) . وهي مكتوبة بخط نسخ حسن كثير الأخطاء .

والنسخة محفوظة في مكتبة داماد ابراهيم تحت رقم ١/٧٧٥ ، ولها مصورة في معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية تحت رقم ١٦ نحو .

وقد ذكرها فهرست المخطوطات باسمين مختلفين ، احدهما « اقسام الأخبار في المعاني » والثاني « مسألة لابي علي في الأخبار » .

ويمكن ان يهتدي الباحث الى صحة نسبتها لشيخنا من أمور كثيرة منها :

١ ـ ورود الأسم مقروناً بأبي علي في صدر المخطوطة التي وصلت الينا .
٢ ـ مجيئها مقرونة باسمه في فهرست معهد المخطوطات .
٣ ـ ما يوجد بينها وبين مسائله الأخرى من التشابه والاختلاط في المسائل ، والمادة ، والمصادر ، والأسانيد ، والشواهد ، والاسلوب .

وقد اتبعت في التحقيق طريقة الالتزام بالنص ، واصلاح ما امكن اصلاحه ، واضافة بعض الكلمات التي يقتضيها السياق ، اضافة الى تخريج الشواهد من آيات واحاديث وامثال ، واقوال ، وابيات شعرية .

ولعلي وفقت في عملي هذا بعض التوفيق لاخراج اثر جيد من آثار ابي علي يحتوي على مقدار من المفاهيم التي لاشك في انها ستغير نظرة بعض الدارسين الذين كانوا يعولون في مثلها على كتاب ايضاح علل الزجاجي ، فجاءت في كتاب اقسام الاخبار واضحة ناضجة .

واسال الله التوفيق .

---

(١) انظر ترجمته في المسائل الشيرازيات ٢ـ١٧ ، و « ابو علي الفارسي » الدكتور عبدالفتاح شلبي .
(٢) انظر المخطوطة ٢٢ ب .

المسألة الاولى[1]

مسـألة

بسم الله الرحمن الرحيم

١ ب

قال أبو الحسن أحمد بن عبدالغفار الفَسَوِيّ رحمه الله[2] .

الأخبار تنقسم على ثمانية أقسام :[*]

الصحيح السليم ، والقبيح النظم القريبِ من الفهم ، والخطأ ، والكذب المقرون بدليل الخلل فيه ، والكذب العاري من الدليل على موضع عيبه ، والمختل ، والملغى ، والمقلوب .

فالصحيح السليم : زارَنا أخوك ، وقصدَنا أخوك .

والقبيح النظم القريب من الفهم)[3] : قَدْ عَبْدَ اللهِ قامَ ، ولَنْ حاجَتَكَ أغْفِلُ ، واجلسْ حتى في أمْرِكَ أنظرُ . حدّ الكلامِ : قَدْ قام عبدالله ، ولَنْ أغْفِلَ ، وحتى انظر في أمْرِكَ . قال الشاعر :

لَمّا رأيتُ أبا يزيدَ مُقَاتِلاً ... أدَعَ القِتالَ ، وأتركُ الهيجاءَ[4]

معناه : لن أدع القتال ما رأيت أبا يزيد .

والخطأ أن يقول المُخبِرُ : قامَ عَمرو . والذي في قلبِه ، قامَ بكر" ، فيخالفُ الذي يظهر بلسانه الذي ينطوي عليه قلبه .

والكَذِب المقرون بدليل الخلل قوله : قَدْ شَربتُ / ٢ أ ماءَ البحرِ كُلّه ، وسأحمِلُ جبل أبي قبيس[5] أجمعَ .

والكذب العاري من الدليل : قد حضرَ عبدالله ، حالَ غيبتهِ ، لا دليل في الكلام على فساده .

والمُختلّ الذي لا تحصلُ فايدتُهُ : سوفَ أشربُ ماء البحر أمسِ ، وقد شربتُ ماء البحر غداً . وقال سيبويه في هذا القسم : هو محال كَذِب"[6] .

والكذب ينقسم خمسة أقسامٍ :

أحدهن تغييرُ الحاكي ما يَسْمَعُ ، وقوله ما لا يعلمُ نقلا ورواية ، وهذا القسم هو الذي يؤثم ويهضم المروءة . وقسم آخر يكون كَذِبَ فيه ، أي قال قولا يشبه الكذب ، والمتكلم به لا

---

(١) العبارة من وضعي .
(٢) يبدو ان هذه العبارة من وضع الناسخ .
(*) انظر كتاب سيبويه ٨/١ .
(٣) جاءت العبارة (والقريب النظم البعيد من الفهم)توهما .
(٤) انظر المغني ٢٨٣ ، ٦٩٤ .
(٥) ابو قبيس : جبل مشرف على مكة ، انظر الشيرازيات ٩١ آ . واللسان (قبس) ٤٩/٨ .
(٦) انظر الكتاب ٨/١ .

يقصد إلاّ الحق وشاهد هذا القسم قول النبيصلى الله عليه وسلم : « كَذِبَ ابراهيم ثلاث كذبات[٧] في قوله (إنّي سَقيم)[٨] وفي قوله :(••• بل فعله كبيرهم هذا)[٩] وفي قوله : سارةُ أُختي »[١٠] • فتأويلُ قول النبي صلى الله عليهوسلم كذِبَ ابراهيمُ : قال قولا يشبه الكذب ، وهو صادق في الكلمات الثلاث ، لأن معنى قوله :« ••• إنّي سقيم » : الموت في عُنُقي ، ومن الموتُ في عُنُقِهِ ، سقيمٌ أبداً • وقوله : « •••بل فعله / كبيرهم هذا » : تأويلُه : فعله الكبير « ••• إنْ كانوا ينطِقُون »[١١] فهو في الحقيقةلا يفعل كما لا ينطقون أبداً • وتأويل قوله : «••• سارة أُختي » : في ديني لا في نَسَبي •

وقسم آخر يكون كذب فيه بمعنى أخطأيقول الرجل : أُقَدِّرُ فلاناً في منزله الساعة ، ويقع لي أَنَّ الشاخص الى مكة قد دخل ، فيقالله : صدقتَ ، وكذبتَ • فتأويل صدقت ؛ أصبت ، ومعنى كذبت ؛ أخطأتَ •

وقسم آخر يكون الكذبُ فيه بمعنىالبطول : كذِب الرجلُ بمعنى : بطل عليه عمله ، وما رَجَا • وقد قال أبو دوادالأيادي[١٢] :

قلتُ لِمَّا ظهرا في قَنَّةٍ كذِبَ العَيْرُ وإنْ كان بَرَحْ[١٣]

معناه ؛ كذِبَ العَيْرُ أمله وبطل عليهما قَدَّرَ لأنه كان أمّل السلامة مني لما برح ، أخذ من جهة شمالي ماضياً على يميني ، فلماقلبت عليه الرمح ، وطعنته ؛ بطل عليه ما كان أمل من التخلص والسلامة •

وقول أبي طالب[١٤] :

كذبتم وبيت الله نُبرى محمداً ولمّا نقاتل دونهُ ونناضلُ[١٥]

معناه : بطل عليكم ما أمّلْتُمْ • يقال :كَذَبتُ الرجل ؛ إذا كذّبته فيما هو كاذب/٣ أ وكَذَبتُه إذا نسبته الى الكذب فيما هو فيهصادق • قال الله عزّ وجل « ••• فإنهم لا يكذّبونك ولكنّ الظالمين بآيات اللهيجحدون »[١٦] • أراد لا يُصَحِّحُون عليك

---

(٧) في الحديث (لم يكذب ابراهيم النبي عليه السلام قط الا ثلاث كذبات) . انظر صحيح مسلم بشرح النووي ١٢٣/١٥ .
(٨) الصافات ٨٩/٣٧ .
(٩) الانبياء ٦٣/٢١ .
(١٠) انظر صحيح مسلم بشرح النووي ١٢٣/١٥ .
(١١) الأنبياء ٦٣/٢١ .
(١٢) هو جارية بن الحجاج شاعر جاهلي كان من وصافالخيل . انظر الشعر والشعراء ١٦١/١-١٦٣ .
(١٣) انظر العسكريات ٦ ٢ .
(١٤) اختلف باسمه والارجح هو (عبد مناف بن عبدالمطلب)عاش بين (٨٥ ق.هـ / ٥٤٠م و٣ق.هـ / ٦٢٠م) . انظر تاريخ ابن الأثير ٣٤/٢ . والاعلام ٣١٥/٤ .
(١٥) انظر اللسان (بولاق) (نضل) ١٨٩/١٤ . وروايته(يبزي) و (نطاعن) .
(١٦) الانعام ٣٣/٦ .

الكذب وإن نسبوك اليه • وجواب آخر ، فإنهم لا يكذبونك بقلوبهم عندما نسبُوك الى الكذب بألسنتهم ، لأنّه كان عندهم علماً في الصدق قبل النبوة وبعدها ، ولذلك كانوا يدعونه الأمين •

ومعنى آخر للكذب وهو الاغراء ، ومطالبة المخاطب بلزوم الشيء المذكور كقول العرب : « كذبَ عليكَ العَسَلُ »[١٧] يريدون : كل العسل ، تلخيصه أخطأ تاركُ العسل ورافضه ، فناب المضاف اليه عن المضاف • قال عمر بن الخطاب (ر) : « كذب عليكم الحج ، وكذَبَ عليكم العمرةُ ، وكذب عليكم الجهاد ، ثلاثة أسفارٍ كذبن عليكم »[١٨] • معناهُ : الزموا الحج والعمرة والجهاد ، والمغرى به مرفوع بكذب لا يجوز نصبه على الفتحة ، لأن كَذِبَ فعل لابد له من فاعل وخبر لا يخلو من محدث عنه /٣ ب فالفعل والفاعل كلاهما تأويلهما الامور والاغراء •

والملغى : هو الذي لا يحصل بذكره فائدة نحو قولهم : اليه بالخشبة والأذن سامعة ، لامعنى لشيء من هذا الكلام ، وان كان صحيح التأليف والانتظام •

والمقلوب قولهم : تهيبتني الفلاة ، وبلغتني الدارُ ، وهم يريدون : تهيبتُ الفلاة وبلغت الدار ، فصرفوا الفعل الى المفعول ، ونصبوا الفاعل حين قرنا بدليل المقصد ، وأَمِنَ اللبس ، وزالت الشبهةُ ، فان قال قائل : ضربني عبدُالله وهو يريد : ضربتُ عبدَالله ، أحال وأفسَدَ ، إذ لم يقم دليل على صحة ما قصد له على أنه لا يقاس على المقلوب المستعمل مالم يستعمل وإن كان اللبس مأموناً • خطأ أن يقال : أكلتني اللقمة لأن هذا لم يُؤْثَرْ عن العرب •

المسألة الثانية

مسـألة

اختلف النحويون في الإعتلال للخفض لِمَ لَمْ يدخل على الافعال ؟ • فقالوا فيه ستة أقوال •

الأول : إنّ الخفض لم يدخل على الأفعال لأنه لا يكون خفضاً إلا بأضافة / ٤ أ والفعل لا يضاف اليه من قبل أنّ المضاف اليه لا يخلو من أن يكون مملوكا للمضاف ، أو مالكا كقولهم: سيد العرب ، وصاحب المال ، وعبد السيد ، فلما لم يصلح للفعل أن يملك الأسم ، ولا يملكه الاسم ، بطلت الأضافة ، وحين بطلت الاضافة بطل الخفض الذي لا يكون إلا بالاضافة •

الثاني : قال الأخفش[١٩] : لم يدخل الجر على الأفعال[٢٠] لأنها أدلة وليست الادلة بالشيء

(١٧) هذا القول لعمر بن الخطاب (ر) انظر غاية النهاية ١٢/٤ . قاله لعمرو بن معد يكرب حينما شكا اليه المَعْصَ في رجله . ينصحه بالسير السريع .

(١٨) انظر غاية النهاية ١٢/٤ .

(١٩) هو ابو الحسن سعيد بن مَسعدة من مشهوري النحاة البصريين توفى ٢١٥هـ/٨٣٠م . انظر اخبار النحويين البصريين ٣٩ ، وانباه الرواة ٣٦/٢ .

(٢٠) انظر الكتاب ٤٠٩/١ ، والايضاح للزجاجي (رسالة ماجستير) ١٦١ .

الذي تدل عليه ، وزيدٌ وعمرٌو ، وما يشبهُهما هو الشيء بعينه فلا يضاف الى الدَّليل على الشيء ولكنه يضاف الى الشيء بعينه . يذهب الأخفش الى أن (غلاماً) [في قولك : قام غلامٌ][21] ، واقع على شخص ، و (قام) عبارة عن حركة تقتضي متحركاً وتدل عليه ، فلا يضاف الأسم الى الدليل على شكله ونظيره ، لكنه يضاف الى الشكل والنظير بأعيانهما .

الثالث : قال الأخفش أيضا أن الجر انما يكون بالاضافة ، والاضافة الى الفعل لا يمكن ، لأن الفعل لابد له من فاعل ، والمضاف اليه يقوم مقام التنوين ، فلم يبلغ من قوة التنوين وهو واحد / ٤ ب أن يخلفه اثنان ، الفعل والفاعل جميعاً ، ولم يحتمل الإسم أن يزاد عليه شيئان فعل وفاعل ، كما لم يحتمل أن يزاد عليه تنوين وألف ولام .

الرابع : إن الفعل لا يخفض لأنه لا يضاف إذْ كانت رُتبَةُ المضاف اليه تعريف المضاف ، وأدناه من المعرفة ، والفعل لا يعرف نفسهُ أبداً إنما يعرّفُه فاعله ، والذي لا يُعرف نفسه لا يحتمل تعريفاً لغيره .

الخامس : إن الفعل لا ينخفض من قِبَلِ أنَّ الأفعال فروع للأسماء ، فلما كانت الاسماء هي الاصول ، وقد اقتصر بها على ثلاثة أجناس من الاعراب الرفع ، والنصب ، والخفض ، ألزمت الافعال على ثلاثة من التعريب لا زيادة فيها رفع ونصب وجزم ، ولم يصلح الخفض فيها لأن لا يزاد الفرعُ على الاصول ويوجد معها ما قد منعته وحَضَرته عليها الاصول ، أعني الزيادة على الثلاثة الاجناس .

السادس : إنَّ الافعال كان الواجب عليها أن لا تعرب ، إذ كان الاعراب فيها لا يفرق بين المعاني ، كما فرّق في الأسماء بين الفاعل / ٥ أ والمفعول ، والمضاف اليه ، فوقعت الأفعال في موضع متوسط بين الأسماء والأدوات ، فأُعطيت بشبه الاسم الرفع والنصب ، وأعطيت بشبه الأدوات أن أوثرت بالجزم ، لأن الأدوات الغالب عليها سكون آخرها . فإن قال قائل : فحين أرادوا أن يحطوا الفعل عن منزلة الاسم باسقاطهم منه جنساً من أجناس الأعراب إعراب الاسماء . لِمَ كان المُسْقَطُ من أجناس الاعراب الخفض دون الرفع والنصب ؟ . قيل له لعلة في هذا أنَّ باب الخفض باب ضيق لا يأتي إلا من طريق واحدٍ ، وهو من جهة إضافة الأول الى الثاني ، أوما يقوم مقام المضاف ، وينوب منابه . وباب الرفع والنصب بابان واسعان ، فلما أرادوا أن يختزلوا من الافعال واحداً من الاجناس الثلاثة ، أسقطوا منها ما يضيق ويخص على منهاج واحد ، وأبْقَوا ، عليها ما تتسع أفانينه وتكثر سبله ليعرف موضع الشبه وأثر الأختصاص .

المسألة الثالثة

مسألة

قال : / ٥ ب النحويون في الاعتلال لخفة الاسم وثِقَل الفعل خمسة أقوال :

---

(21) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق .

الاول : إنّ الأسماء أخف من الافعال ،لأنها جوامد لا تتصرف ، والأفعال تتصرف يذهب إلى أن الاسم لا يفيد إلاّ معنى الشخص الذيتحته ، والفعل ما دل على معنى وزمان ، فيثقل من هذه الجهة التي يؤدّي فيها عن ألفاظ ، ويدلعليها حتى كأنها منطوق بها معه ، ويخف الاسم بخلوه من المطالبة والدلالة على غير المعنى الذيتحته .

الثاني : ان الاسم أخف من الفعل لأنالأسم يستتر في الفعل ، والفعل لا يستتر في الأسم ، يذهب الى أن الذي يقول : قام فلان ،يستره إذا شاء في (قام) فيكون النطق (بقام) نطقا بشيئين ، فان انفصل الفعل من الفاعل ،والفاعل ظاهر منفصل ؛ استحق النعل النقل ، لأن الفاعل منوي معه لا محالة ، إذ كل فعل لا غنى له عن الفاعل ، والاسم يستغني عن الفعل في كثير من حالاته ، والمتكلم بالفعل مجردا يجري مجرى التكلم به وبفاعله لفقر الفعل الى صاحبه ، وتشبثه / ٦ أ به ، واضطراره اليه ، فإذا كان هذا موضعهمن اللسان ؛ كان الاسم محكوما له بالتوحيد ، والفعل محكوماً عليه بأنه يجري مجرى اثنين ،يعملهما اللّسان ، وينبسط عليهما ، ويجري بهما .

الثالث : إنّ الاسم أخف من الفعل ، لأنالاسم أول في الحكم والتقدير ، والفعل ثانٍ إذ كان الاسم عمله وولده ، وسبيل الأول أن يكونعلى اللسان أخف من قبل أن اللسان على الأول أنشط ، وعلى النطق به أقدر ، والثاني ينأى ويتوسط ويتأخر فلزمه الثقل بتعرضه لانتهاء اللّسان اليه عند التعب والكلال ، ولهذه العلة حكمللمعرفة أنّها أثقل من النكرة من أجل أن المعرفة لها التأخر في النية واللسان ، والنكرة تسبقها ،ولا تخلو المعرفة من الافتقار الى النكرة والدلالة عليها وما بالنكرة فقرٌ الى المعرفة ، ولا فيها علىالمعرفة دلالة ، فموضع النكرة من المعرفة كموضع الاسم من الفعل ، وكلاهما يطالب الاول الذي لهرتبة السبق والتقدم ، ولا يطالبه الاول / ٦ ب ولا يفتقر اليه .

الرابع : إنّ الاسم خفيف إذ لم يدلك علىالعين الذي تحته ، والفعل ثقيل لدلالته بعد الفاعل على المفعول ، والزمان ، والمكان ، لا غنىبالفعل عن هذه الأشياء ، فاذا أُظهرت ؛ فقد عرفت بالسمع والنطق ، واذا فقدت ؛ فهي منويةمُرادة . يقول القائل : يضربُ حَمْدٌ سَعْداً عندكَ يوم الخميس ضرباً بسوطه كي يراجع مايلتمس منه . فحين كان هذا الفعل فقيراً الى ستة أشياء جرين مجرى ما هو متكلم به معه ، فثقلبافتقاره الى الألفاظ الكبيرة التي بعضها يثقل على اللسان بعد وقوع ذلك من القلب والتقدير ،وخف الاسم عند خلوته من أن يتعلق بما يثقل به ومن جهته ، أن المصدر مشتق من الفعل ، وهوواجب معه لا محالة .

الخامس : والفعل لا يعرف له اشتقاق منغيره ، فالمشتق منه في ذا المعنى رتبته الثقل لأنه لا ينفك من المشتق منه ، والذي تتولد عنه ، فقديرى غير فقير اليه ، لابد من دلالة (قام) على (القيام) وأن يكون منويا بعده / ٧ أ والقياميستغني عن (قام) إذا جعل اسماً مفعولا خالياً من توكيد الفعل فالذي يطالب غيره أثقل فيالحكم والنطق من الذي يدل عليه سواهُ .

المسألة الرابعة

مسـألة

اختلف النحويون في الجزم لأية علة لم يدخل على الأسماء ، فقالوا في ذلك أربعة أقوال :

الأول : إنّ الاسم لما كان خفيفاً ؛ كان جزمه إجحافاً به ، وزائداً في خفته ، فتنكبوا ذلك فيه ، وألزموا الجزم الأفعال لثقل الأفعال ، وأنها يصلح فيها من هذا المعنى ما لا يصلح في الاسماء هذا مذهب جماعة من النحويين .

الثاني[٢٢] : وقال سيبويه : لم يدخل الجزم على الاسماء لتمكنها ولحاق التنوين بها ، فلم يدخلوا الجازم على الأسماء فيجمعوا عليه ذهاب التنوين والحركة[٢٣] . ففسروا هذا الكلام بأن الجازم يُسقِط الحركة . والتنوين إذا سقطت الحركة ؛ سقط معها ، فلا يجمع على الاسم سقوط هذين الشيئين منه ، فاحتجّ على سيبويه بأن العرب لمّا قالت : لم يقم فلان ؛ أسقطوا بـ (لَمْ) ضمة الميم ، ثم أسقطوا الواو من أجل سقوط / ب الضمة : حيث اجتمع ساكنان ، فهلا صلح هذا في الاسم ، كما أمكن مثله في الفعل ، فاحتج أصحابه بأن هذا جاز في الفعل ، لثقل الفعل ، ولم يمكن في الاسم لخفة الاسم .

الثالث : إنّ عوامل الجزم محظور عليها الدخول على الاسم ، وإذا لم يدخل العامل فدخول العمل محال .

الرابع[٢٤] : وقال محمد بن يزيد[٢٥] : الاسماء لا تجزم ، لأن الجازم لو دخل على الاسم فأسقط منه الحركة ، لم يبق التنوين[٢٦] لأنه لا يكون تنوين إلا بعد حركة فكأن هذا يفسد من جهتين : إحداهما أن الاسم المعرب يلتبس بالمبنى ، والجهة الاخرى أنه لا يجمع على الاسم ذهاب تنوينه وحركته . فأحتج عليه بأن سقوط التنوين منه في حال الجزم لا يشبه به الاسم الذي لا ينصرف من قبل أن المنصرف ينون في الرفع والنصب ، والذي لا ينصرف لا يدخله التنوين في حال من الحالات ، ففي هذا فرق بين الشيئين عند سقوط النون للجزم / ٨ أ وبقائها في غير الجزم ، واحتج عليه في الجواب ، بأن الاسم ، لو جزم فأسقطت منه الضمة والتنوين ، لم يلتبس بالمبنى لا يعرب في أبواب التعريب كلها وهذا يعرب وينون في كل مذاهب الاعراب إلا الجزم وحده ، ففي هذا فرقان بين المعرب والمبني لا يخفى على المتأمل .

---

(٢٢) (الثاني) زيادة يقتضيها السياق .
(٢٣) انظر الكتاب ٣/١ (بتصرف) ، وايضاح الزجاجي(رسالة ماجستير) ١٥٥ .
(٢٤) الرابع زيادة يقتضيها السياق .
(٢٥) محمد بن يزيد بن عبدالاكبر ، المعروف بالمبرد ، نحوي لغوي عاش بين ٢١٠هـ/٨٢٥م و ٢٨٥هـ/٨٩٨م . انظر اخبار النحويين البصريين ٧٢-٨١ ، وتاريخ بغداد٣/٣٨٠-٣٨٧ .
(٢٦) انظر المقتضب ٤/١ و ٤٦ ، وايضاح الزجاجي ١٥٥ .

المسألة الخامسة

مسالة من العدد

إن قال قائل : لِمَ ثبتت الهاء في عدد المذكرمن الثلاثة الى العشرة ؟ • قيل له في هذا ثلاثة أقوال •

الأول : قول الفراء[٢٧] : إنَّ الهاءَ ثبتتفي عدد المذكر من الثلاثة الى العشرة وحذفت من عدد المؤنث ، لأن العدد مبنيٌ على الجمع[٢٨] •العرب تقول : صبي وصبية ، ورغيف وأرغفة ، وحجر وحجارة ، أثبتوا الهاء في عدده ، لأنالعدد مبني على الجمع ، ولما كانوا لا يدخلون الهاء في جمع المؤنث فيقولون : ركبة وركب ، وقردةوقرد ، لم يدخلوها في عدده ، لأن العدد مبني على الجمع ، ولم يُحكَ في الاعتلال لهذا عنالخليل[٢٩] ويونس[٣٠] وسيبويه[٣١] والأخفش / ٨ ب ، وغيرهم من شيوخ البصريين شيء •

الثاني : قول لأبي حاتم السجستاني[٣٢] :إنما أدخلوا الهاء في عدد المذكر ، ولم يدخلوها في عدد المؤنث ، لأن المؤنث أثقل من المذكر ،وأكثر المؤنث فيه هاء[٣٣] التأنيث ، فجعلوا جمع المؤنث بلا هاء ليكون أخف له لأن الهاء لزمتالواحدة وذلك ثقل ، فكرهوا أن يمكنوا ذلك الثقل حتى ينتقل من الواحد الى الجماعة ، وفروامن ذلك فحذفوا الهاء من الجمع ليعتدل الجمع فيكون ثقيل مع خفيف •

وأمَّا المذكر ، فخفيف ، فأدخلوا الهاء فيجمعه ، فقالوا : (ثلاثة) ، ليكون ثقيل مع خفيف فيعتدل ، وكرهوا أن يجمعوا بين الثقيلين فجعلواثقيلا مع خفيف ، وخفيفاً مع ثقيل •

الثالث : قال محمد بن يزيد : العلة في هذاأن التأنيث والتذكير إذا وقعا لما حقيقته التأنيث والتذكير ، كان حق المذكر أن يجرى على أصله ،ويكون المؤنث بائناً منه بعلامة[٣٤] والعلامة على ثلاثة أضرب : تكون هاء نحو قولك : امرأة" ،وذاهبة" ومنطلقة" ، وتكون إما مقصورة ، وإما ممدودة / ٩ أ نحو حمراء وصفراء هذه الممدودة والمقصورة نحو سكرى وغضبى • ويكون للمؤنث لفظ ثالث لا علامة فيه ، فيكون تأنيثهبالبنية المصوغة للتأنيث التي يشركها فيها المذكر ، فالاختصاص يدل على مثل ما دلت عليه العلامةوذلك نحو قولك : عناق" ، هذا لا يكون إلا للمؤنث ، وكذلك حجر" وأتان" ، فهذه أقسامثلاثة مفهومة معروفة •

---

(٢٧) الفراء : هو ابو زكريا يحيى بن زياد مولى لبني أسد ،ولد في الكوفة وعاش بين (١٤٤هـ/٧٦١م و ٢٠٧هـ/ ٨٢٣م) ومات في طريق مكة . انظر تاريخ الأدب العربي(فروخ) ١٧٥/٢م–١٧٦م .

(٢٨) انظر الهمع ١٤٩/٢ .

(٢٩) هو الخليل بن احمد الفراهيدي الازدي عالم لغوي ونحوي عاش بين (١٠٠هـ و ١٧٥هـ) في البصرة . انظر انباه الرواة ٣٤١/١–٣٤٧ .

(٣٠) يونس بن حبيب عالم في فنون اللغة عاش بين (٩٤هـو ١٨٢ هـ) . انظر اخبار النحويين البصريين ٢٧–٣٠ .

(٣١) عمرو بن عثمان ابو بشر عالم في فنون اللغة ، توفي(١٨٠هـ) . انظر اخبار النحويين البصريين ٣٧–٨٣ .

(٣٢) هو سهل بن محمد من علماء البصرة توفي (٢٤٨هـ) .انظر أخبار النحويين ٩٣ .

(٣٣) انظر الهمع ١٤٩/٢ .

(٣٤) انظر المقتضب ١٥٧/٢ .

المسألة السادسة

مســـألة

إن قال قائل : لِمَ كتبت ماية بالألف ، وهي تشبه فئة ؟ . فالجواب أنّ ماية فعلة منقوصة اللام[٣٥] ، والهمزة فيها عين الفعل ، والياء المكتوبة في الخط ، المحذوفة في اللفظ ، لام الفعل فكرهوا أن يحذفوا الهمزة ، فلا يكون لها صورة في الخط ، وكان قياس الهمزة أن تكتب بالياء ، لأنها في الاصل ساكنة ، وقد انكسر ما قبلها مثل قولك : بئس الرجل فتنكبوا ذلك ، لأنه كان يلزم إذا كتبت بالياء أن تدغم في الياء التي هي لام الفعل ، فتصير كالياء المشددة مثل عَيِّةٍ وَعيٍّ ، وَطيَّةٍ من الطّي ، فتذهب صورة الهمزة فردوها الى أصلها ، وذلك أن الهمزة كان / ٩ ب ينبغي لها أن تكتب ألفاً ممدودة ، مضمومة كانت أو مفتوحة ، أو مكسورة ، وقد لزم صاحب الخط هذا في موضع واحد ، وهو إذا كانت الهمزة مبتدأ[٣٦] بها فكتبوا : « ... وأخذتم على ذلكم إصْري ... »[٣٧] بالألف وهي مكسورة ، وكتبوا[٣٨] : « ... أُلقي فيها فوجٌ »[٣٩] بالألف وهي مضمومة ، فلما كانت الألف هي الاصل ، كتبت الهمزة من ماية على أصلها ، ولم يلتفت الى توسطها خوف الالتباس ، فان قيل : فقد نرى الهمزة هاهنا متحركة وقد زَعمتَ أنها ساكنة ، قلتَ : همزوها وأسكنوها ، وجاءت الياءُ التي بعدها وهي لام الفعل وكان ينبغي لها أن تسكن ، لأنها حرف لين ، فلم يمكن الجمع بين ساكنين ، فحذفوا الياء ، وجاءت هاء التأنيث فاضطرتْ الى الحركة لأنّ هاء التأنيث لا تكون إلا[٤٠] قبلها حرف مفتوح ، فحركت الهمزة ، وكان تحريكها أخف عليهم من تحريك الياء إذ كانت حرف لين ، وكتبت الياء في الخط ، وأسقطت من اللفظ ، وحركت الهمزة ، وكانت ساكنة ، وليس كل ما يكتب في الخط يجوز في اللفظ لأن الخط يمكن / ١٠٠ أ فيه ما لا يمكن في اللفظ . ألا ترى أنك إذا أمرت من الرّاي ، قلت : رَه رَأيَكَ ، فيكون الامر على حرف في اللفظ ، ولا يمكن في الخط حتى تصله بهاء فتكتب (رَه) .

وأما فئة فانها فِعْلَة منقوصة اللام إلا [أنّ][٤١] العين منها الياء ، والهمزة لام الفعل ، ولو أخرجت على الأصل ، كانت (فَيْـأَةً)فلمّا وقعت الهمزة طرفاً ، والياء قبلها ساكنة ، حذفت الهمزة ، وبقيت الياء في الخط ، كما حذفت الهمزة من العِبْءِ ، والخبْءِ ، والدّفء إلا أنّ هذه الحروف ينطق بها على التمام ، وتكتب على الحذف ، وقد ينطق بها على حذف

---

(٣٥) انظر اللسان (ماي) ٢٠/١٣٦-١٣٩ .

(٣٦) آل عمران ٣/٨١ .

(٣٨) الأصل (فكتبوا) توهماً .

(٣٩) الملك ٦٧/٨ .

(٤٠) (الا) زيادة يقتضيها السياق .

(٤١) (أن) زيادة يقتضيها السياق .

الياء الساكنة التي حذفت لها الهمزة فاشتبها في باب الكتب ، فأجريت مجراهن ، وإن كان اللفظ فيهن مختلفاً .

فان قلت : فان الهمزة ليست طرفا بعدهـا حرف ، وهي هاء التأنيث ، قلتُ : في (فِئَةٌ) وما أشبهها زائدة ، فلا يعتد بها . ألا ترى أنك تنسب الى فاطمة فاطميٌّ ، فتسقط الهاء ولا تعتد بها ، وإنّما حذفت الياء من (فئـةٍ) لكثـرة الأستعمال ، وهي فعلة من فَاءَ يَفيءُ مثل : فاعَ يفيعُ ، ولا يشبه ماية .

المسألة السابعة

مســـألة

/ ١٠ ب للنحويين في المرفوع جوابان :

الأول : إذا قال : ما قام زيدٌ ، يدخل الجحد على الاثبات ، لأن الأصل : قام زيدٌ ، ثم جحد ما كان مثبتاً . وكان الواجب في الجحد إقـرار الكلام على ما كان عليـه في الاثبـات ليتحصل المطاب ، وتعرف البغية ، ولو غـُيِّرَ بعض الكلام عند دخول الجـَحْدِ ، فسد الترتيب ، ولم يعرف الاصل الذي الجحد فرعه ، فوجب رفع الجحود فعله بالدلالة على أصله ، وإقراره الفرع على ما كان عليه في الاصل .

جواب آخر : إنَّ العـلة التي من أجلهـا رفعوا واحداً ونصبوا واحداً في الأثبات قائمـة موجودة في الجحد ، حين قالوا : ضَرَبَ سَعْدٌ حَمْداً دلوا بالضمة والفتحة على أنَّ سعداً هو الذي أوقع الفعل بحمد ، ولما قالوا : لم يضرب سعد حمداً (دلوا) بالضمة والفتحة على أنَّ سعداً هو الذي لم يوقع الفعل بحمد .

المسألة الثامنة

مســـألة

إن قال قائل : لِمَ اختاروا الضم للفاعل ، والفتح للمفعول به ، والكسـر للمضاف اليه ؟ . قيل في هذا سبعة أقوال :

الأول : إنهم ضموا أحد الاثنين / ١١ أ ، وفتحوا الآخر للفرق بينهما ، ولو فتح المضموم ، وضم المفتوح لسانح ذلك في القياس وجاز ، ولم يكن لحناً إلاَّ لخلاف العرب فيما رسمت ورتبت ، كما سموا الفقيه فقيها لفطنته ، والنحوي نحويـا لقصده نحو لغة العرب ، وأختلف اللغتان لاختلاف الشخصين الملقبين ، ولو قيل للفقيه نحويا لقصده نحو حديث الرسول صلى الله عليه وسلم واتباعه ، ما فرض وسنَّ . ودعي النحوي فقيها لما يفطن له من غامض النحو ، ومستصعب علله ، لم يفسد ذلك

بالقياس ، لكن التعارف والاستعمال يحظرانــهويبطلانه ، فضم الفاعل وفتح المفعول للفرق بين معنى الاسمين لا غير .

الثاني : إنهم ضموا الفاعل حملا على (تاءِ) المتكلم ، وبنــاء على ما يســتحقه من الضــم ، وذلك أن (تاء) المتــكلم أصــل المضــمرات ،والمضمرات أكثر في الكلام من المظهرات ، لأنــه يصلح أن تكنى عن كل مظهر ، ولا يجوز أن يظهركل مكنى . دليل صواب هذا أن التاء في (صمت) مكنى لا يظهر ، وكذلك (تاء) (قمت) في مخاطبةالمذكر فحين كانت هذه سبيلها في القوة / ب ١١ والغلبة والسبق حكم[٤٢] بالضم الذي هو أثقــلالحركات ، وفتح المفعول الظاهر لبعده من الفاعل، وأنه مبني على الحلول آخر الكلام بعد استحقاق الفاعل الســبق ، وأن تكون له التقدمــة ، نأى المفعول عن محل الفاعل ، فأعطي الحركة البعيدةمن حركة الفاعل ، إذ الضمة تخرج من أول الفم ويبين موضعها بين الشفتين ، والفتحة أصل مخرجهامن الحلق ثم تمتد مع النفس فرتبت الضمة للفاعل، والفتحة للمفعول بهذا السبب .

الثالث : إن الفاعل ضم لمــا كان الأول فيترتيب الكلام[٤٣] ، وأول الحــركات الضــم . والمفعول به فتح حين كان آخر الــكلام ، وآخرالحركات الفتح . فجعلت الضمة الاولى للفاعل ، والفتحة الآخرة للمفعول ليعتدل الحرفان ويتشاكلاويعرب كل واحد منهما بما هو أليق به ، وأدخل في معناه . وهذا الجواب يحكى عن الخليل[٤٤] وليسفي كتاب سيبويه .

الرابع : إنَّ الفاعل لما كان موضعه الســبقكان اللسان يتناوله عند جمامه وقوته ، واتصاله براحته وانقطاع تعبه / ١٢ أ فلما كان هذا موضعهمن اللسان ، حمل على الضمة الثقيلة ، لقــدرة اللسان عليه ، وانبساطه في التكلم به ، وحين كانالمفعول به موضعه آخر الكلام ، ضعف اللســان عنه ، ولم يصل اليه إلاّ عند اعيائه وتعبه وكلالهفي كثير من الحالات ، فلم يحمل من الحركات إلاّ أخفها ، لتعب اللسان عند وصوله ، ويحجزه عنأن يحمل فيه الضمة المتناهية الثقل البعيــدة من الخفة التي لا ينبسط اللسان بها إلاّ عند جمامه ،وبعد اتصال راحته ، فضم الفاعل ، وفتح المفعول من هذا الطريق ، ولهذه العلة .

الخامس : إنهم لما رتبوا للمفعول التأخر بعدالفاعل ، وإن تقدم عليه في اللفظ ، فهو مؤخر في النية ، كرهــوا أن يخلوهمــا من الاعــراب .فيقولوا[٤٥] : ضرب زيد عمرو ، فلا يجــوز في (زَيدٍ) إلاّ وجه واحد ، وهو أن يكون فاعلا ،وإن أريد أن يكون مفعولا ، بطل ذلك فيه ، وهو مقدم ، إذ الفاعل رتبته السبق ، والمفعول موضعهالتأخُر ، كما أن الذي يقول : ضرب موسى عيسى لا يجيز في موسى إلاّ الرفع لأنــه لما عدم منــهالتعريب / ١٢ ب ، قضى عليه بالاصل ، والاصل تقدمه الفاعل ، واختص الفــاعل بالضــم لما لزمموضعاً واحداً من اللسان والقلب ، وأوثر المفعول

---

(٤٢) الأصل (فحكم) .
(٤٣) انظر الايضاح للفارسي ٢٧/١ .
(٤٤) انظر الايضاح للزجاجي ١٤٧ ، ١٧٥ .
(٤٥) الأصل (فيقول) .

بالفتح ، لما كثرت مواضعه واتسعت فأتى آخراً ،ووسطاً ، وأولا ، فقيل : أكرمَ عبدالله آمةَ الله ، وأكرمَ أمةَ الله عبدُالله ، وأمةَ الله اكرمَ عبدُالله • فجعل حظ المتنقل الكثير الأمكنة ، الفتح الخفيف ، وأوثر الملزم موضعا واحدا بالضم الثقيل•وقد قال بعض النحويين : إنما دخل الضم في الفاعل ، فقيل : قام زيدٌ ، ولم يعتمد على أن قاميدل على أن زيداً فاعل فيغني عن دخول الضمة في الاسم ، فيقال : قام زيد ، قعد حَمَدْ كما يقال :قامَ موسى ، قعد عيسى ، فيكون دليل الرفع ، قام وقعد ، لأنّ الكلام يتطاول بين قام ، وفاعلهحتى تقع سكنات بين ذكر الفاعل والمفعول ، فلما أمكن هذا في الفعل والفاعل ، أشفقوا على المخاطبمن أن يجهل معنى الاسم وأن يغيب عنه معنى الفعل الذي نأى عن فاعله ، وبعد مكانه منهفألزموا (زيداً) وسائر الأسماءِ الأعرابَ / ١٣ أ في الالفاظ ليزيلوا عن المخاطبين الالتباس •

السادس : إنما ضمت العرب الفاعل ،وفتحت المفعول ، لأن الفاعل أقل في الكلام من المفعول ، وذلك أن الفاعل الواحد يأتي معه ستمنصوبات ، فيقال : ضَرَبَ زيدٌ منصفاً عمراً ظالماً يوم الخميس عندك ضرباً شديداً بالسوط والعصا كي يَعْقِلَ ، فخصوا القليل بالضم لثقل الضم ، وآثروا الكثير بالفتح لخفته ، لأن ستفتحات أخف على اللسان من ست ضمات في كلام واحد مرتبط بعضه ببعض فآثروا بالخفيف ما يكثرعلى اللسان ، وبالثقيل ما يقل على اللسان ليعتدل الأمران ، ويحمل اللسان ما يطيقه وينبسط به •

السابع : إنّ الفاعل خُص بالضم لقوتهوغلبته على الكلام ، وإنّ المفعول أُثِرَ بالفتح لضعفه وخروجه من الغلبة على الكلام دليل هذاأن الكلام يصح بمعناه وتتم فائدته بذكر فاعل لا مفعول معه ، ولا يعقل الكلام بذكر مفعوللا فاعل معه ، يقول العربي : قد أكلَ الأميرُ الساعة / ١٣ ب فيتم هذا الكلام ويعرف المقصدمنه ، والمفعول[٤٦] غير معروف العين ، ولا يسوغ لقائل أن يقول : هذا أكل الطعام ، أو ضرب الغلام،وعين الفاعل غير محصلة ، فكان الفاعل كالملك في الكلام الذي يصدر الكلام عنه ، ويبنى عليه ،ويفتقر اليه ، ولا يتم الكلام إلاّ به ، وكان المفعول فضلا يتم الكلام دونه ، ويستغنى عنه ، فكانت نهاية القوة للفاعل ، وغاية الضعف للمفعول فحمل القوي الضمة التي لا حركة أثقل منها لقوتهواضطلاعه بحملها ، وحرك المفعول الضعيف بالفتحة التي لا حركة أخف منها لضعفه ، وأنه لا يضطلع من الحركات بما يثقل ، لما بني عليه من الضعف وعدم القوة ، وقال النحويون أو كلهم ، أو أكثرهم:كسرت العرب المضاف اليه وما يجري مجراه • فقالوا غلام زيد ، وفرس عمرو •

من أجل أن المضاف اليه يأتي معرفاً للفاعلوالمفعول ، فيقال : ضرب زيد غلام عمرو وضرب زيداً غلام حمد ، فحين عرّفَ الفاعل الذي / ١٤ أحركته الضم ، والمفعول الذي حركته الفتح ، وأريد الفرق بينه وبينهما ، مُنِحَ الكسرة التيهي بين الضمة والفتحة ، إذ الكسرة من الياء ، والياء مخرجها من وسط اللسان ، والضمة منالواو ، والواو تخرج من بين الشفتين ، والفتحة

(٤٦) (والمفعول) مكرر توهما .

من الألف (والألف) تخرج من الحلق ، وتمتد مع النفس ، فحرّك المضاف اليه بالحركة التي هي بين الضمة والفتحة ، لما خالط المضاف اليه الفاعل المضموم والمفعول المفتوح .

وقال بعض النحويين قولا آخر : وهو أن المضاف اليه لما كان أقوى من المفعول لمخالطته الفاعل ، وأضعف من الفاعل لمخالطته المفعول ،أعطي الكسرة التي لا تبلغ ثقل الضمة ولا خفة الفتحة لتوسط حاله بين حاليهما .

المسألة التاسعة

مسألة

إن قال قائل : لِمَ أُثِرَ الأعرابُ آخرالأسماء دون أوائلها وأواسطها ؟ قيل : للنحويين في هذا خمسة أجوبة .

الأول : إنهم فعلوا ذلك لما أرادوا أن يذكروا الاسم كله ، ثم أعربوه بعد إتمامه ، يذهبون الى أن الاعراب / ١٤ ب لا يدخل إلا على حرف فارغ آخر حروف الاسم لأنه مبني على الوقف عليه ، فخصوا بالاعراب الحرف الذي لا يكون السكون إلا عليه ، لان حركة البناء لا تصل اليه ولا تجب فيه .

الثاني : إنهم جعلوا الاعراب آخر الاسم ،ولم يكن أوله ، ولا وسطه إشفاقاً من تغيير بناء الاسم ، وذلك أنهم لو قالوا : هذا بكر وهم يريدون بكراً ، لألتبس بفعل كقولهم : عَضُدٌ . ولو قالوا : مررت بعمرٍو (وهم) يريدون بعمرٍو ، لالتبس بفعل نحو عَمِل وَجَبَل .

الثالث : إن آخر الاسم يخص بالاعراب من أجل أن أول الاسم لا ينقل من الحركة إذ الابتداء بساكن لا يسكن ، والاعراب لا يدخل إلا على حرف أصله السكون ، ولم يصلح دخول الاعراب على وسط الاسم ، لما يتحصل له في بعض الاسماء الرباعية ، وما يجري مجراها . فخصوا به آخر الاسم ، لأنه أبدا متحصل معروف أصله السكون ،والخلوة من حركات الابنية .

/ ١٥ أ الرابع : إن الاعراب لا يصلح في أول الكلام ، لأن منه الجزم ، والجزم سكون والابتداء بساكن ممتنع ، ولم يجز أن يجعل الاعراب وسط الاسم ، ويسكن آخر الاسم لعلتين احداهما : ان الوسط يغلب عليه البناء وإن كان محركاً لتكميل الصياغة وتصحيح البنية ، ولا يصلح دخول الاعراب على حرف متحرك ،والعلة الاخرى أن آخر الاسم لا يجوز أن يلزم السكون ، وحركة غير منتقلة [كي][47] لا يلتبس بالادوات نحو هل .

الخامس : إن الاسماء لما كانت تدل على الأعيان ، وتفرق بين الأشخاص ، وكان الاعراب يفرق بين الاسماء في الفعل والحدث لم يجب الاعراب إلا بعد تحصيل العين ، لأن الفرق في الحديث والفعل لا يقصد به قصده حتى يتحصل علم الشخص ويثبت الفرقان له .

(47) (كي) زيادة يقتضيها السياق .

المسألة العاشرة

مسألة

قال البصريون : الاسم لا يرفعه إلا ماقبله[٤٨] لأن الرافع عامل ، والمرفوع معمول فيه ، ورتبة العامل التقدم على ما تعمل فيه . فاذا قال القائل : قام زيد ، فالجملة مقامها مقام النجار ، ومقام قام الفأس / ١٥ ب وزيد بمنزلة الخشبةالتي تعمل ويؤثر فيها الفأس ، فالضمة في (زيد) عملها وأثرها (قام) كما يؤثر الفأس في الخشبةالأثر الذي يشاهد ويرى . قالوا : فمن رفع الاسم بما بعده أحال ، لأن الأثر لا يسبق المؤثر كما لا كسر الخشبة الفأس الذي عمله أحدثها .

وقال بعض الكوفيين : إذا قال القائل : قام‌زيد ، فمقام زيد مقام النجار ومقام اللسان مقام الفأس[٤٩] ، والضمة التي في (زيد) عملها اللسان‌لعلة ، والعلة (قام) والدليل على صحة هذا أن اللسان يخالط زيداً ، كما يخالط الفأس الخشبةويتبين عملها للضمة في الذال بخروج الضمة من طرف اللسان معتمداً على الشفتين وما يظهرلِ (قام) مخالطة لـ (زيد) يكون بها التأثير ، كما خالطت الفأس الخشبة وأثرت فيها . وقالوا :قولنا : قام ، يرفع (زيدا) اختصار وتقريب من المتعلم . والذي توجبه الحقيقة أن المتكلّم يرفع زيداً بلسانه لمعنى وعلة . فعلة الرفع (قام) ، والعلة لا ينكر تقدمها وتأخرها ، اذا كان العامل‌لا يزايله التقدم . يوضح هذا قول العرب : زيد" رجل" / ١٦ أ عالم ، كسروا العين من عالم ، والعين‌متقدمة حملا على كسرة اللام ، واللام متأخرة ، لأن اللسان عمل الكسرة في العين لعلة تأخرت ،وهي كسر اللام ، وكذلك الذي تقول : زيد قائم ، يعمل الضمة في الدال بلسانه لعلة ، والعلة (قائم) المتأخر ، فتأخر العلة بعد الضمة في (زيد) كتأخر العلة بعد العين في عالم ، ولولا كسرة اللام ، لم‌تكسر العين ، كما أنه لولا قائم ، لم يرفع : زيد فاضل ، الخلاف بين الكوفيين والبصريين في المبتدأأو الخبر ، لهذه[٥٠] العلة ، ثم تتفرع منه الفروع الكثيرة التي تكثر معها الادخالات وتتصل بهاالالتزامات .

المسألة الحادية عشرة

مسألة

طعن البصريون والكوفيون على سيبويه‌في قوله : « وإنما ذكرت لك ثمانية مجار لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الاربعة لما يحدثه فيه‌العامل ...[٥١] وبين ما يبنى عليه الحرف

(٤٨) انظر ايضاح الزجاجي ١٣٥ ، والانصاف ٤٤/١-٥١ .
(٤٩) انظر ايضاح الزجاجي ١٤٠ .
(٥٠) الاصل (هذه) .
(٥١) [وليس شيء منها الا وهو يزول عنه] زيادة في الكتاب .

بناءً ...(٥٢) لغير شيء أحدث ذلك فيه [من](٥٣)العوامل التي لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف ، وذلك الحرف [يسمى](٥٤) حرف الاعراب ... »(٥٥) .

فقالوا : موضع العيب من هذا أنه قال : لافرق بين ما يدخله ضرب من / ١٦ ب هذه الاربعة ، وبين ما يبنى عليه الحرف الذي يدخله ضرب من هذه الاربعة هو (دال) زيد ، وضمة حيث ، فتمثيله على التقريب لا فرق بين (دال) زيد وضمة حيث ،وهذا خطأ في الترتيب ، لأن دال زيد لا تشبه ضمة حيث ولا يحتاج الى ايقاع فرق بينهما ، إذ كانت لا تلتبس بها . ورد هذا على سيبويه الكوفيون والاخفش والمازني(٥٦) ومحمد بن يزيد ، واحتجوا على سيبويه بأنه في أول كتابه وهو موضع التعليم والابانة والكشف والايضاح ، فاذا أضمر فيه ما يشكل على العلماء وأهل الحذق حتى يتنازعوه فيبطله بعضهم ويصوبه بعضهم ، كان ترتيبه في هذا فاسداً إذ جعل أغمض المشكلات حيث ينبغي الكشف .

المسألة الثانية عشرة

مسألة

قَوْلُهُمْ : إنْ تَقُمْ ، أَقُمْ .

انجزم الشرط بـ (إنْ) ، وانجزم الجواب بـ (إنْ وتَقُمْ) جميعاً ، فعورض سيبويه في هذا فقيل له : متى كان الفعل يجزم الفعل ؟ . فاحتج بأن (إن تقم) يجري (قُمْ) في الامر ، وكان حرف الشرط وفعله جميعاً بمنزلة الأمر ،فلما كان الأمر غير / ١٧ أ(٥٧) معرب لما بنى على الوقف ، جزم ، وعمل عمل الأداة حين عدم التعريب ، فقيل : زرني أزرْكَ ، فجزم (أَزُرْكَ) وجزم (الجوابُ بإنْ)(٥٨) والفعل المجزوم لانهما كليهما بمنزلة الأمر .

المسألة الثالثة عشرة

مسألة

قوله : فرأيكَ في ذلكَ موفقاً . فيه عشرة أجوبة :

الأول : فرأيك في ذلك معناه : فراءه رأيك في ذلك موفقاً .

(٥٢) [لا يزول عنه] زيادة في الكتاب .
(٥٣) ما بين المعقوفين زيادة في الاصل .
(٥٤) ما بين المعقوفين زيادة في الاصل .
(٥٥) انظر الكتاب ٣/١ .
(٥٦) هو بكر بن محمد من بني مازن نحوي بصري توفي ٢٤٨هـ انظر انباه الرواة ٢٤٦/١-٢٥٦ .
(٥٧) (غير) مكرره زائده .
(٥٨) في الاصل (الجوابان) توهما

الثاني : انتصاب الرأي على الاغراء ، وانتصاب موفقاً على الحال من الكاف ، وان نصب موفقاً على المدح للرأي فهو الجواب •

الثالث : تقديره اذكر موفقاً ، وان رفع بنية المدح للرأي فهو الجواب •

الرابع : تقديره هو موفق ، والرأي منصوب على العلة التي مضى شرحها •

الخامس : انتصاب موفق على المدح للكاف بتقدير اذكر •

السادس : أن يرفع باضمار (انت) وهو مدح •

السابع : فرأيك في ذلك موفق على إبدال موفق من الكاف •

الثامن : فرأيك في ذلك موفق مبتدأ أو خبر •

التاسع : فرأيك في ذلك موفقاً ، تنصب موفقا على الحال من الكاف ، وهو رافع الرأي كما يقال / ١٧ ب قيامك مسرعا فترفع القيام بمسرع ، وتنصب مسرعا على الحال من الكاف •

العاشر : فرأيك في ذلك موفق أي موفق الرأي وهو كناية الرأي ، يجري مجرى الله مسبح مقدس •

المسألة الرابعة عشرة

مسألة

قوله : « هذا باب علم ما الكلم [من العربية][59] »[60] ، فيه خمسون جواباً

الأول : هذا باب علم ، باضافة الباب الى العلم ، وتنوين العلم ، ورفع العلم ، والباب خبر هذا ، وهو خافض للعلم ، والكلم خبر ما ، وموضع ما رفع بالكلم ، والعلم غير ناصب لها كما لم ينصب العلم (أيّا) في قوله تعالى : « ••• لنعلم أي الحزبين ••• »[61] •

الثاني : أن يقضى على (ما) بالنصب ، بفعل مشتق من العلم مسمى فاعله تلخيصه تعلم به الذي الكلم ، وتأويل ما الذي وصلتها هو (الكلم) وعائدها (هو) والكلم يرفعه (هو) •

الثالث : ارتفاع (ما)[62] بمشتق من العلم لم يسم فاعله ، وتقدير هذا المضمر : هذا باب علم يُعْلَمُ ما الكلم من العربية •

الرابع خفض (ما) بالعلم المضمر ، والتلخيص : هذا باب علم علم ما الكلم ، فاكتفى بعلم من علم •

---

(٥٩) ما بين المعقوفين زيادة من الكتاب •
(٦٠) انظر الكتاب ٢/١ •
(٦١) الكهف ١٢/١٨ •
(٦٢) الاصل (بما) توهما •

الخامس : سقوط التنوين / ١٨ أ من العلم ،وأن يقال : هذا باب علم ما الكلم (فما) مخفوضة بأضافة العلم ، اليها ، وليست فاعـلة العـلم ولامفعولته •

السادس : أن يقضى على (ما) بالرفع علىتأويل فعل ما لم يسم فاعله ، وان كان العـلم يخفضهما في الظاهر ويتلخص : العلم هذا باب أنيعلم الشيء الذي هو الكلم •

السابع : خفض الكلم باضافة العلم اليه ،وما توكيد تقديرها : باب علم الكلم •

الثامن : أن تقضي على الكلم بالرفع وهومخفوض في اللفظ تلخيص هذا باب أن يعـلم الكلم •

التاسع : تنوين العلم بالخفض ، ورفع الكلمبفعل من العلم غير مسمى ، فاعله ، وما توكيـد لا يحكم لها بأعراب •

العاشر : ينون العلم مخفوضا ، وينصـبالكلم بمشتق من العلم مسمى فاعله وليس لـ (ما) موضع من الاعراب إذ كانت لا تفيد الا التوكيد •

الحادي عشر : خفض العلم ، والعلم منونبنية تكريره و (ما) توكيد للكلام •

الثاني عشر : ارتفاع (ما) والعلم منـونمخفوض على الاتبـاع لباب ومشبها بالنعت فان رفعت (ما) على التكرير على ما في الباب من ذكرهذا فهو الوجه •

/ ١٨ ب الثالث عشر : وإن نصبت على المدحللمضمر الذي في الباب كان ذلك •

الرابع عشر : وإن رفع على المـدح أو علىالتكرير على المضمر فهما •

الخامس عشر والسادس عشر : وإن جعلتما توكيداً يوكد الكلم على الاعراب في الباب فهو•

السابع عشر : وإن حمل على اعراب المضمرفي الباب فهو •

الثامن عشر : وإن مدح المضمر بالكلم فنصبالكلم أو رفع فهو •

التاسع عشر والعشرون : وإن حملت (ما)على خفض العلم والعلم منون فهو •

الحادي والعشرون : وإن صرفت الى المدحلعلم فنصبت أو رفعت بأضمار اذكر وتقدير هو فهما •

الثاني والعشرون والثالث والعشرون : وإنكان (ما) توكيداً والعلم منون بالخفض والكلم محمول على خفض العلم فهو •

الرابع والعشرون : وإن نصب العلم أو رفععلى المدح لعلم فهما •

الخامس والعشرون ، والسادس والعشرون :وإن جعلت (ما) منصوبة على خبر هذا ، وهـذا تقريب ، والعلم منون ، مخفوض فهو •

السابع والعشرون : وان نصب الكلم على خبر التقريب / ١٩ أ ولم يحكم على ما بموضع فهو ٠

الثامن والعشرون : وإن نصبت (ما) أورفعت على المدح لهذا فهما ٠

التاسع والعشرون والثلاثون : وإن نصب الكلم أو رفع على المدح لهذا أو ما غير معربة فهما جوابان ٠

الحادي والثلاثون والثاني والثلاثون والثالث والثلاثون : هذا باب علم ما الكلم من العربية بتنوين كل واحد من باب وعلم ، على أن بابا خبر هذا ، وعلم نعت باب وما مقرة على الاجوبة التي بينت فيها ، والعلم مخفوض منون ٠

الرابع والثلاثون : هذا باب علم ما الكلم بتنوين الباب ورفعه ، وخفض العلم على التكرير بتقدير : هذا باب باب علم ما الكلم ، وإن خفض الكلم ، وقدرت (ما) فتقدير التوكيد فهو ٠

الخامس والثلاثون : وإن نون الباب بالرفع ونصب على حيز التقريب أو على معنى الكلام الذي تلخيصه : هذا علمٌ علمَ ما الكلم فهما ٠

السادس والثلاثون والسابع والثلاثون : والعلم مضاف فيهما بالنصب ، وإن خفض العلم بتكرير الباب مع الاضافة فهو الجواب ٠

الثامن والثلاثون : وكذلك إن / ١٩ ب نصب على المدح أو رفع على المدح فهما جوابان ٠

التاسع والثلاثون ، والاربعون : وإن قيل : هذا باب علم بنصب الباب ، وتنوين العلم بالخفض ما الكلم من العربية فهو الجواب ٠

الحادي والاربعون : ينتصب فيه الباب على القطع من هذا ، وخبر هذا (ما) ، والكلم صلة (ما) ، وإن نصبت الباب على المدح لهذا ، أو رفع ممدوحا فهما جوابان ٠

الثاني والاربعون ، والثالث والاربعون : انتصاب الباب على المدح ، والعلم منون بالخفض ويعرب (ما) بعلم على المذاهب المذكورة ، وخبر هذا (من العربية) ٠

الرابع والاربعون : انتصاب الباب على خبر التقريب ، والعلم منون مخفوض ، وارتفاع الكلم على خبر هذا ، وما غير معربة ٠

[الخامس والاربعون][٦٣] والسادس والاربعون : رفع الباب مضافا الى العلم ، والعلم منون بالخفض على أن (العلم) و (ما) كلاهما خبر هذا كما قالت العرب : هذا حلو حامض إذا جمع الطعمين ٠

---

(٦٣) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق ٠

السابع والاربعون : رفع الباب وهو مضاف الى العلم ، والعلم منون على البدل من هذا و (ما) خبر هذا .

الثامن / ٢٠ أ والاربعون : هذا باب علما ما الكلم من العربية بنصب علم على خبر التقريب ، و (ما) معلقة بالعلم .

التاسع والاربعون : هذا باباً علماً بتنوين الباب والعلم ، وهما منصوبان على أن الباب حال من هذا والعلم نعته و (ما) خبر هذا .

الخمسون : هذا باباً بتنوين الباب ونصبه علم ما الكلم بخفض العلم ، واضافته على أن خبر هذا من العربية ، والعلم يخفضه تكرير الباب عليه.

وقد تبلغ هذه الوجوه ستين وتزيد على السبعين اذا استقصي التفريع فيها ، والذي بيّن من الاصول فيه غنى عن ذكر ما أمسك عن ايضاحه وإيثار الاختصار أولى اذا عرفت البغية ، وحصلت الفائدة ، تم ذلك .

المسألة الخامسة عشرة

مسـألة

في قول جرير[٦٤] :

والشمسُ كاسِفَةٌ لَيْسَتْ بطالِعَةٍ   تبكي عَلَيْكَ نجومَ اللَّيلِ والقَمَرا[٦٥]

في اعراب النجوم والقمرا أربعة أجوبة :

الأول : إن نجوم الليل والقمر ، وقتان يعني بهما[٦٦] تبكي عليك مادامت النجوم والقمر ، والناصب للنجوم والقمر البكاءُ .

الثاني : مأثور عن البصريين إلا أنه بتأخير الكسوف / ٢٠ ب وتقديم الطلوع[٦٧] على أن النجومَ والقمرا مفعولان ينصبهما (كاسفة) ،وتلخيص الكلام : فالشمس طالعة لا تكسف نجوم الليل والقمر لمرضها ونقصان أنوارها عند شدة حزنها عليك ، لان سبيلها اذا نقص نورها أن تقوى الظلمة وعند قوتها تظهر نجوم الليل والقمر .

الثالث : إنتصاب النجوم والقمر على أنهما مفعولة تبكي ، وتبكي مبني على : باكاني فبكيته إذا غلبته بالبكاء .

---

(٦٤) جرير بن عطية الخطفي من يربوع ، شاعر مشهور توفي ١١١هـ انظر خزانة الادب (هارون) ٧٥/١ .
(٦٥) البيت لجرير من قصيدة يرثي بها عمر بن عبدالعزيز ،انظر ديوانه ١٤١ .
(٦٧) الاصل (بها) توهماً .

الرابع : ينفرد به البصريون ولا يجوز في مقالة الكوفيين وهو تبكي عليك نجوم الليل والقمرا ، برفع النجوم ونصب القمرا بالحمل على جاءَ البردُ والطيالسةَ واستوى الماءُ والخشبةَ ، يعني تبكي عليك نجوم الليل مع القمر ، مفعول معه[٦٨] .

« تمّ الكتاب بحمد الله ومنته ، والصلاة
على نبيه محمد وآله وصحبه وسلم في العاشر
من شهر شوال المبارك من شهور سنة
احدى وثمانين وثمانماية من الهجرة
النبوية على صاحبها أفضل
الصلاة والسلام
والحمد » ...

* * *

المراجع

١ – ابن الاثير (المبارك بن محمد)
النهاية في غريب الحديث والاثر – تحقيق طاهر احمد ، ومحمود محمد – دار احياء الكتب – ط ١ – مصر ١٣٨٣هـ .

٢ – جرير بن عطيه
الديوان – المطبعة العلمية – ط ١ – مصر ١٣١٣هـ .

٣ – الزجاجي
الايضاح – رسالة ماجستير – مازن المبارك – جامعة القاهرة – ١٩٥٧ .

٤ – سيبويه
الكتاب – المطبعة الاميرية – ط ١ – بولاق – مصر ١٣١٦هـ

٥ – السيرافي (الحسن بن عبدالله)
اخبار النحويين البصريين – تحقيق طه الزيني ، ومحمد عبدالمنعم – ط ١ – ١٩٥٥م .

٦ – السيوطي (جلال الدين)
الهمع – مطبعة السعادة – ط ١ – مصر ١٣٢٧هـ .

٧ – ابو علي الفارسي
– المسائل العسكريات – مخطوط – معهد المخطوطات – نحو ١٥٤ .
– المسائل الشيرازيات – رسالة دكتوراه – علي جابر المنصوري – جامعة عين شمس – ١٩٧٦م .
– الايضاح – مطبعة دار التاليف – مصر – ١٩٦٩م .

٨ – عمر فروخ
تاريخ الأدب العربي – مطبعة دار العلوم – ط ١ – بيروت ١٩٦٧م .

٩ – ابن قتيبة (عبدالله بن مسلم)
الشعر والشعراء – دار الثقافة – ط ٢ – بيروت – ١٩٦٩م .

١٠ – القفطي (علي بن يوسف)
انباه الرواة على انباه النحاة – مطبعة دار الكتب – القاهرة – ١٩٥٠م .

١١ – المبرد (محمد بن يزيد)
المقتضب – تحقيق محمد عبدالخالق عضيمه – مصر .

١٢ – مسلم بن الحجاج
صحيح مسلم بشرح النووي – مطبعة حجازي – القاهرة .

١٣ – ابن منظور (محمد بن مكرم)
لسان العرب – مطبعة بولاق – مصر .

١٤ – ابن هشام (عبدالله بن يوسف)
مغني اللبيب – تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد – مطبعة المدني – مصر ١٣٨٧هـ .

---

(٦٨) يقصد هنا ان البيت رواه البصريون هكذا :
والشمس طالعة ليست بكاشفة .